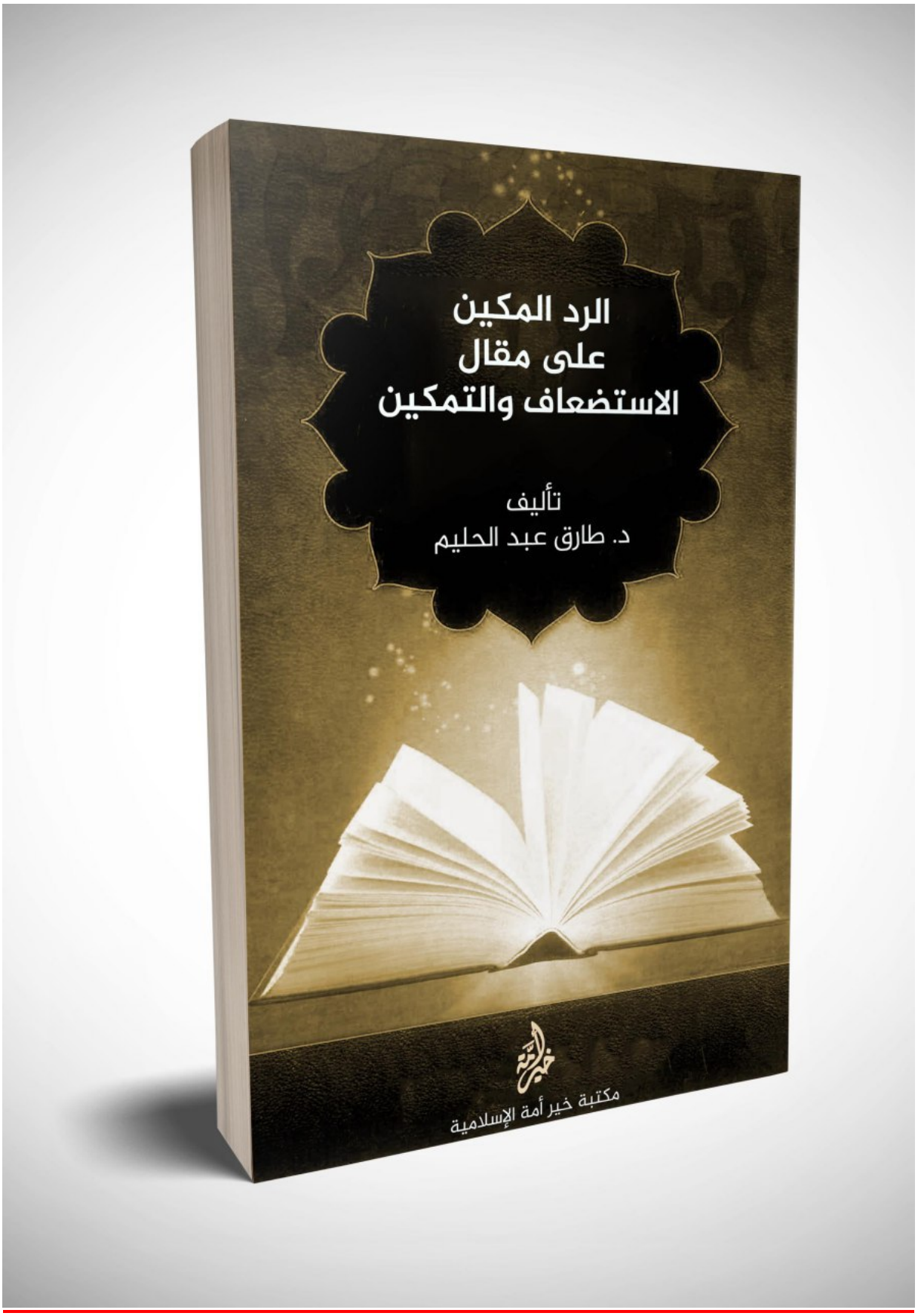
الرد المكين
على مقال
الاستضعاف والتمكين
تأليف
د. طارق عبد الحليم
مكتبة خير أمة الإسلامية

# الرد المكين على مقال الاستضعاف والتمكين

## رد على ما نشر المنبر الفكري لأحرار الشام

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ﷺ وعلى آله وصحبه ومن والاه، وبعد

مرة أخرى، نعود إلى الردّ على تخليطات ما يسمون "المنبر الفكري" لحركة أحرار الشام، في بحثه الجديد بعنوان "الاستضعاف والتمكين بين معطيات الواقع ومعطيات الدين".

وكالعادة، فإن البحثَ بحثٌ موجّه مقصود الغاية، لا يرجى به وجه الله، إذ وُضعت نتيجته ورُصِدت غايته قبل الاستدلال عليها. وهذا بيّن من عدم الترابط بين أجزائه، كما سنرى.

وأمر الرد هنا سيكون أهون إن شاء الله من الرد الذي قدمته من قبل على بحثهم السابق، والذي عنونته "الرد الثمين على اضطرابات القول المبين في ترتيب مقاصد الشريعة ومصلحة النفس والدين"[1]. وكان كعادهم بحثاً موجّهاً كذلك، أراد أن يخرج به واضعوه إلى أن مصلحة النفس مقدمة على مصلحة الدين! والحمد لله قد رددنا بما أدخل الأفعى جحرها، وأبطل فعل سمّها.

أما عن هذا البحث، فهو أهون أمراً، لذلك فسنقدم ما فيه من اضطراب وخلط وسمّ مدسوس، في نقاط محددة:

1. التوجيه المدسوس والرسالة الخفية للبحث هي "نحن في مرحلة استضعاف، يجب فيها الأخذ بالرخص. والرخص تعنى العناية بالمصلحة المادية، للعجز عن المعركة الجهادية" وهذا الشق الثاني – الخاص بنبذ الجهاد - هو ما سيأتي في الجزء التالي من بحثهم.
2. من مظاهر الاضطراب:
   a. ما أوردوه عنواناً "ترتيب الكليات الخمسة ودعوى الإجماع فيها". فإذا نظرت تحت العنوان لم تجد لفظا يمت بصلة للكليات الخمسة أو الإجماع فيها!! فما الغرض من وضع العنوان يا ترى؟
   b. ثم ما أوردوه تحت عنوان موهم "معنى حفظ الدين في كليات الشريعة"، مما لا صلة له بكليات الشريعة بأي شكلٍ! فما صلة مقومات التمكين بحفظ الدين، إلا صلة قرابة من الدرجة العاشرة! وهذا مما يبيّن التدليس في البحث، وإلفات النظر عن الرسالة الخفية فيه.
   c. عنوان آخر لا صلة له بما تحته، "النظر للرخص لا يكون من باب الضروريات". لا ندري ما صلة الاستضعاف وما وصلنا اليه بهذا العنوان؟! لم يبينوه على الإطلاق. سبحان الله العظيم.
3. ثم تلى ذلك صفحات في وقائع تاريخية لا يختلف عليها أحد، في بيان أسباب ما وصلت اليه الأمة الإسلامية، وظهور ما يسمى بالمجتمع الدوليّ، ثم تطور الإقتصاد العالمي الربوي. باختصار، ما حدث ليصل العالم إلى ما هو عليه اليوم من هيمنة اقتصادية وعسكرية، وسيطرة سياسية أمريكية، خاصة في الدول العربية. وهذا السرد، ليس عليه إشكال، إنما الإشكال في النتيجة التي تترتب عليه كما سنبيّن إن شاء الله.

[1] http://tariq-abdelhaleem.net/new/Artical-73082

4. ثم ننقل بداية الإشكال والتوجيه الخفي الذي يريد منبر فكرهم أن يسحب اليه القارئ العفويّ:

**فمن أهمّ شروط استمرار واستقرار أيّ دولة في العصر الحديث بعد قيام المجتمع الدّولي، هو الاعتراف الدّولي بهذه الدّولة، حيث يشمل هذا الاعتراف بحدودها وحكومتها وأنّها دولة ذات سيادة، وفي حال عدم وجود الحدّ الأدنى من الاعتراف يستحيل قيام الدّولة بأيّ شكل من الأشكال، وذلك لعدة اعتبارات:**

**-موضوع عدم الاعتراف بالحدود والسّيادة يسمح للدّولة المحيطة بالتدخّل عسكرياً والاعتداء على أراضي الدّولة واحتلالها.**

**-وأمّا من النّاحية العسكريّة، فلا يمكن تأسيس جيش نظامي من الصفر، دون عقد صفقات سلاح رسميّة وإنشاء ترسانة وجيش قوي يحمي حدود الدّولة، وهذا ما لا تستطيع أن تقوم به الدّول مع عصابات تسيطر على أرض، وليس مع دولة وحكومة ذات شرعيّة دوليّة وسيادة قانونيّة.**

**ولا بدّ من التّمييز هنا بين بين صمود الجيوش النّظاميّة والقدرة على حماية حدود الدّولة جواً وبراً وبحراً، وبين صمود الفصائل والعصابات العسكريّة الّتي تدخل في حرب استنزاف طويلة مع الجيوش النّظاميّة، ولكنّها لا تحمي سيادة الدّولة بمفهومها العام، ولو سيطرت على بعض الأراضي.**

**-أما من النّاحية الاقتصاديّة فلا بدّ أن يكون للدّولة اقتصاد متكامل يحقّق حاجات الدّول الأساسيّة ويفتح باب التّنمية والأمن الغذائي والصّناعي.**

وهذا الكلام، في غاية الخطورة من جهات عديدة:

- تقييد قيام أي دولة بالاعتراف الدولي، واستحالته (لا صعوبته) بدونه. وهو ما لم ولن يتحقق أبدا في حالة دولة مسلمة. فبهذا أُغلق الباب في وجه الإسلام للأبد! وهذا الكلام خطأ محض، فكوريا الشمالية مثلاً، عارضتها قوى الغرب، الذي أقر منبرهم الفكريّ إنها هي المسيطرة برئاسة أمريكا على العالم أجمع، لكنها صمدت إلى يومنا. بل إن سلطة حماس في غزة، على وهنها وقلة حيلتها، قد استمرت ضد عدو صهيوني كاسح سنوات طويلة، ما ضرّها اعتراف أحد بها كدولة.
- أما عن الإعتداء على حدود أي دولة، فإن سوريا ذاتها مفترضٌ أنها دولة ذات سيادة، ومن قبلها العراق، ومن قبلها أفغانستان، ومن قبلها الصومال .. الى آخر القائمة، فلم يمنع ذلك الغرب من الهجوم عليهم براً وبحرا وجواً، فما الفرق الذي أوجده ما يسميه منبرهم "الاعتراف الدوليّ"!
- وبند عدم القدرة على إنشاء قوة عسكرية لعصابات على الأرض، دون دولة ذات سيادة قانونية، هو من أخبث ما جاء في هذا التقرير الملوّث، الذي لا يرقى اليه حتى ما تبثه مؤسسة راند من أفكار. فإن كان منبرهم يرى أنّ المجاهدين هم جمع من العصابات لا يمكنهم عمل شئ أصلاً، فلم قمتم بحرب، وما أسميتموه ثورة يا فاقدي الألباب؟! ثم هل الدولة المدنية العلمانية القانونية المعترف بها دوليا، التي تريد زعامات منبرهم أن تقوم في الشام، ستُمكّن من عمل ترسانة

أسلحة وتكوين قاعدة صناعية، خاصة وهي على حدود فلسطين المُحتلة؟ ألا إن تلك الدولة الكافرة التي يسعى لقيامها قادة منبرهم لن تكون أفضل حالاً من الأردن "الشقيق". حلم الوصول إلى النموذج التركيّ العلماني لن يتحقق من حيث إن تركيا ليست على الحدود الإسرائيلية، وهي دولة علمانية بدرجة امتياز، فهل يشمل مشروعكم أن تقيموا سفارات لكم في إسرائيل، وتعترفوا بها كتركيا. هل في مشروعكم أن تتبنوا كل ما يضاد الشريعة ليكون لكم اعتراف دوليّ؟ فإن أجبتم بنعم، فبئس العشير أنتم، وإن أجبتم بلا، فإن حلمكم لن يتعدى صفحات بحثكم هذا، إلا أنكم أوهنتم الجهاد وشتتم جهد العباد.

- ثم لمَ لمْ تطور سوريا النصيرية العلمانية ومصر العلمانية والسعودية السلولية ترسانات أسلحة في العقود السبعة الماضية؟ أليس ذلك إرضاء للغرب، والحفاظ على أنفسهم في السلطة؟ فما يجعلكم أفضل منهم، والغرب هو الغرب، لو رأي أي تحرّك في اتجاه معاكس أسقطكم كشوال الشعير؟

5. ثم يأتي البحث لنقطة مركزية، وهي موضوع التنمية الاقتصادية، وهو مفصل الأمر. فإن هؤلاء القوم يضعون التنمية الاقتصادية فوق أي تكليفات شرعية، وقبلها، بما مهدوه من بل أن حفظ النفس مقدّم على حفظ الدين، ومن حيث يعلمون تمام العلم أن هذه التنمية مرتبطة بشكل معين من الحكم، وهو العلمانية الديموقراطية (بزعمهم!) الصريحة. فإنه مهما أنميت وتطورت ورفعت مستوى الحياة البشرية، فهذا أمر لن يتعدى أولا: حداً معينا يسمحون به، ثانيا: لن يكون داعما لأي تغيير أيديولوجي يتجه لدين الله. لكن الأمر أن منبهم الفكري لا يرى غضاضة في ذلك أبداً، وهو يسرّب هذه الفكرة تحت عناوين زائفة كما بيّنا أعلاه، ليحلو الحل في أعين الجماهير الغافلة.

6. ثم أتى الحديث إلى المقارنة بين دولة المدينة والدولة الحديثة، قالوا:

ولكنّ الفهم السّطحي لمقوّمات الدّولة في العهد النّبوي وقياسه على واقع الحال، من أكبر الأخطاء الّتي يقع فيها العاملون للدّين والشّباب المتحمسون في عصرنا هذا.

فالقياس الظّاهري للمقوّمات يقتضي بأنّ امتلاكنا لمدينة وسلاح وأموال تحقيق لمقوّمات دولةٍ وتمكين، كما كان واقع المدينة النّبوية، وذلك قياسٌ خاطئٌ لوجود عدّة فوارق جوهريّةٍ مؤثرة وهي:

-اختلاف مقوّمات الدّولة في العصور القديمة عن العصر الحالي كما بيّنا.

-اختلاف الحاجات الاقتصاديّة ومقوّمات الاقتصاد في العصور القديمة عن العصر الحالي.

-اختلاف الجيوش والسّلاح وأساليب الدّفاع الاستراتيجيّة عن العصور السّابقة.

-اختلاف قوة وهيمنة العدو وتعقيدات العالم المعادي للإسلام، ووجود قوانين واتفاقيات دوليّة تضبط المجتمع الدّولي -والّذي تهيمن عليه القوى العالميّة الكبرى- عن واقع القوى العالميّة وطرق تأثيرها في العصور السّابقة.

-اختلاف حاجات ومتطلّبات الشّعوب عن العصور السّابقة.

كلُّ ذلك مع وجود الهوّة الكبيرة بين المسلمين وبين أعدائهم، وميلان ميزان القوى بشكل كبيرٍ جداً لصالحهم؛ جعل تحقيق التّمكين يتعلق بتغيير منظومة دوليةٍ كاملة، وتغييرٍ ميزان القوى عالمياً، وامتلاك أدوات الصّراع المعقّدة على كافّةٍ الصُّعُد، والمنافسة على مستواها، حيث أصبح المشروع الإسلامي يواجه منظومة إمبرياليّة عالميّة تحكم العالم، وتحارب كل كيان يهدّد وجودها وانتشارها.

هذا ما وصل اليه هذا البحث المسموم. **كلمات حقٍ أريد بها باطل، بل كفرٌ مُقنّع.**
نعم، لم يعى أحد ممن عمل في الساحة الإسلامية، من أكاديميين وجهاديين ومشايخ علمٍ، هذه الحقيقة، حتى كشفها "المنبر الفكري للأحرار"! ما شاء الله لا قوة إلا بالله .. وهو عين ما يخرج به علينا منظروهم هاروش وشريفة وغيرهم ممن ابتلينا بهم، فهذا النعل من ذاك الحذاء!
بل وَعَيْناها جيداً، ولم يقل أحدٌ من ذوى العقول أنهما متماثلان كيفاً، لكن الدروس المستفادة من تأسيس دولة المدينة، هي دروس باقية ما بقي كتاب الله وسنة رسوله ﷺ في الأرض. منها أنّ القوة المادية ليست هي العامل الحاسم في معركة الخير والشر، الحق والباطل، بل هو اليقين في نصر الله والأخذ بالأسباب المتاحة، والصبر والمصابرة والمرابطة، وعدم الركون للذين ظلموا، وعدم اليأس من روح الله، وعدم رفع المنديل الأبيض استسلاماً ولا يزال بيدك سلاحك وقوتك، وعدم التولى عن حكم الله مهما عصفت الريح بالمدينة، أو بالشام، أو بالعالم الإسلاميّ كله. هذا ما تعلمناه، وهذا هو وجه التماثل، لا هذا السخف البارد الذي تحدث عنه منبرهم الفكريّ الفكاهيّ، من نوعية الأسلحة وتعقيد الوسائل.

قد كان من جراء هذه النظرة اليائسة من روح الله أن هرب هؤلاء الجبناء من المعركة، وخانوا عهد الله، وظنوا أن تلك الفلسفات الباردة الساقطة، وذلك المنطق الماديّ المشتق من براجماتية جون دو-وي[2]، مانعتهم من الهزيمة، وجالبة لهم نصرا كفرياً يزينه لهم شيطانهم.

7. إذن، فالتسلسل المنطقي الذي قدمه منبرهم، يريدنا أن نعتقد صحته ومنطقيته هو:
   a. أن ما يقدمه في البحث متعلق بمقاصد الشريعة وأوليات الدين، وهو ما رأينا التدليس فيه.
   b. أن حرب العصابات المسلحة لا ينشأ عنها دولة، رغم أن قيام اسرائيل شاهد على غير ذلك.
   c. أنّ الدولة الحديثة تحتاج إلى التمكين وتعتمد على القانونية والشرعية الدولية، فهما ضروريان لإنشائها، بلا بديل. فالبقاء داخل المنظومة الدولية، بشروطها وإملاءاتها حتم مقضي.
   d. أن القدرة العسكرية، والتمكن تبع لها، مستحيل في ظل النظام العالمي.
   e. أن التجربة المحمدية ﷺ أصبحت تاريخاً وأثراً بعد عين، إلا عند حدثاء الأسنان والشباب المتهور، فلا يُستفاد منها، حيث تغير نوع السلاح ولون السيطرة من الرومان والفرس إلى الأمريكان والروس.
   f. أن المتاح اليوم هو التنمية الاقتصادية، أن نصبح تجاراً مهرة وعمالا نشطة.
   g. أن علينا أن نفترض أن الغرب أبله مغفل، سيترك أذكياء المنبر يطورون قوة إقتصادية، وقاعدة صناعية، بعد أن يستسلموا له في ظل نظام علماني، منزوع السلاح، ومراقبٌ دولياً، ثم ينشؤوا ترسانة مسلحة، ثم يكون لهم التمكين في أرضهم بجيوش نظامية فائقة التسلح والعدد، ثم يعلنون دولة الإسلام في الأرض!
   إن لم يكن هذا هو الخيال "غير" العلمي بعينه، كما تقدمه هوليوود، فلا أدرى ما هو!

إن الحلّ الأقرب للعقل، والمنطق، وقواعد الدين، ومستقرات الشريعة، والواقع العلمي لا الخيال المتعالم، أن يسعى المجاهدون في طريقهم، يشقونه، يكسبون يوما ويخسرون يوماً، وأن يعمل المخلصون على نبذ ذلك الفكر الذي يقدمه الانهزاميون الذين اشتروا دنياهم بدينهم، وجعلوا الصفقة تظهر في صورة علمٍ وبحث وتحليل، مع أن نهايتها وأد الإسلام، إلى الأبد.

ألا فليحذر القارئ الفطن إلى مثل تلك الأحاجيّ، التي تسحبه وراءها في دهاليز منطقية مختلة في أساسها، مهدرة في نتائجها، مضطربة بينهما.

وفي انتظار تحفة المنبر الفكري القادمة ..

والله المستعان

د طارق عبد الحليم

18 أبريل 2017 – 23 رجب 1438

[2] Instrumentalism, John Dewey